# تعارضات آراء الزمخشري النحوية في الكشاف

**الدكتورة كيفيه اهوازيان**
**استاذة مساعدة، قسم اللغة العربية، جامعة فرهنگيان، طهران، إيران**
K1-ahvaziyan@yahoo.com
**الدكتور محمود آبدانان مهديزاده**
**أستاذ، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة تشمران أهواز، أهواز، إيران**
Abdanan-mh@yahoo.com
**الدكتور غلامرضا كريمي فرد**
**أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة تشمران أهواز، أهواز، إيران**
ghkarimifard@yahoo.com

# The conflicts in al-zamashkhari's syntactic viewpoints in al-kashshaaf

Keyfyyeh Ahvazian
Assistant Professor , Department of Educational Arabic , University of Farhangian , Tehran , Iran
Dr. Mahmoud Abdanan Mahdizadeh
Professor , Department of Arabic Language and Literature , Shahid Chamran University of Ahvaz , Ahvaz , Iran
Dr. Gholam Reza Karimi Fard
Associate Professor , Arabic Language and literature , Shahid Chamran University of Ahvaz , Ahvaz , Iran

## الملخَّص:-

الناظر في تفسير الكشاف يجد فيه عدّة ظواهر تستحقُّ أن تُدرس وتعالج من عدّة جوانب ومن هذه الظواهر، تعدّد آراء الزمخشري وأقواله في مسألة بعينها قد وجّه الزمخشري في إعراب بعض من الآيات وجهاً ثم تعارضه في آيات أُخر في الكشاف، وهذه الوجوه تحتاج إلى دراسة مبينة للحقّ. وإضافةً على هذا وجود التعارض يدُلُّ على الاضطراب في الآراء وعدم التثبت الَّذي يؤدي إلى عدم الثقة والاطمئنان بالآراء النحوية وبتبعه يخدش الاعتماد على صاحبها من قبل المخاطبين ومن هنا قام هذا المبحث على دراسة تعارض آراء الزمخشري النحوية في الكشاف حتى نستطيع أن نسلّط الضوء عليها لتبيين كلام الوحي وصيانته من أي خدش فيه. توصّلتُ في هذه الدراسةإلي عدد من النتائج الهامّة وهي: أنّ تفسير الكشاف كتاب تطبيقي لم يتقيد فيه الزمخشري بمذهب معين أو رأي ثابت بل أبرز رأياً وإعراباً يخدم معنى الآية وإيضاحها دون تمسّكه بمدرسة نحوية خاصّة؛ وإنّ صاحب الكشاف ميال إلى المعنى وإن كان مرجوحاً من حيثُ الصناعة النحوية وانه لا يعتني كثيراً بظاهرالآيات وهو كثير التجوزفي آرائه ومصطلحاته النحوية. وأحياناً نرى من الزمخشري في مسألة بعينها مواقف متباينة يصعب على الباحث عن آرائه تقبّلهاحيث تجلّي التناقض فيها جلياً.


**الكلمات المفتاحية:** القرآن الكريم، النحو، الزمخشري، الكشاف، التعارض.


## Abstract:-

With a thorough analysis of the seminal tafsir, Al-kashshaaf, we come across phenomenons that require more study and inspections. One of these phenomenons is the conflicts between his many viewpoints regarding one issue. At some point, al-Zamashkhari suggest a certain vocalization for an ayya from the quran, and then in a different situation, ignoring his own suggestion, he vocalizes the same ayyah in a different way. This conflict of opinions demands debate and reflection. Moreover, such conflicts shows the inconsistancy within the author, which itself leads to devastation of the reader's faith in author. Thus, the current article tends to analyse the conflicts in Al-zamashkhari's syntactic viewpoints, seeking to shed light on different aspects of this debate and help explain the word of God. The results show that the tafsir book, al-kashshaaf, is a versatile book of which the author does not belong to any of the syntax schools, and seeks to provide opinions in vocalization that would serve the meaning of the ayah the best even if they oppose the known rules of syntax. Thus we notice contradictions and inconsistencies in Al-Zamashkhari's opinions in regards to one issue which makes it hard for the researcher to accept the suggested theory.


**Key words:** Quran, syntax, Al-Zamashkhari, Al-kashshaaf, conflict.

## ١ـ المقدّمة:

### ١-١.بيان الموضوع

اللغة أداة فهم المعاني و نقل الأفكار بين الناس، و القصد منها هو البيان عمّا في الأذهان و الإفصاح عن المقاصد و الأغراض فإذا إنتظم قوانين اللغة منضبطة إستطاع المتكلمون بها أداء معانٍ واضحة مستبانة من دون إشكال أو إخلال بمرادهم و بناء على ما للقواعد النحوية الكليه من اهمية بالغة من حيث أنها قانون يثير للمتكلمين سبل الأداء وأساليب الخطاب ويبصرهم بمعالم الفصاحة وحسن البيان، بذل النحويون ما يستطيعون لإنجاز هذه القواعد على نحوٍ من الدّقة والانضباط وليتكلم المتكلم بلغة نقية من التعمية، خالية من الغموض، نائية عن الوهم واللبس، ولذا لصيانة هذه اللغة، قاموا بتدوين قواعد النحو وأصوله. قال الدكتور ابراهيم مصطفى: وإنَّ حسّ العرب بالإعراب، وإكرامهم له دعاهم إلى أن يضبطوا بالنقط أواخر الكلمات في القرآن الكريم حين يكتبون، و إنَّ ممارسة النحاة لهذا الضبط هدتهم إلى كشف علل الإعراب فكان علمُ النحو[١]. و «لا شك إنّه نشأ النحو في ظلال لغة القرآن و تأثر به و قد تبع خطاه و يسلك سبيله و هذا ما حصل فعلاً حين نشأ النحو العربي في ظلال القرآن»[٢]. بما إنَّ اختلاف النحاة في إعراب آية ما يؤدّي دون شك إلى الاختلاف في معناها و هذا هو أكبر دليل على أنَّ النحو مفتاح المعنى و أن الإعراب وسيلة الإفصاح و التبيين و نحن - المسلمين- بحاجة ماسة لنتعرف على الوجوه المتعددة و اختيار الوجه الأصحّ حتى لا نحمل الوحي و كلام الله تعالى على خلاف إرادته و مراده إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف المعاني و ينجلي الإشكال و تظهر حقيقة المراد في كتابه الكريم.إنّ التحليل الصحيح للألفاظ و الوجوه الإعرابية لها تأثير مباشر على إدراك الآيات و فهمها و بعض الأحيان التحليل الخاطئ لإعراب الكلمات في الآيات يؤدّي إلى استنتاج غير صائب من الأوامر الالهية و بما أنّ الألفاظ و الكلمات هي ظروف للمعاني إذن المعرفة الدقيقة و الصحيحة من المعاني لا تحصل إلاّ عن طريق إدراك الصلة الموجودة بين ألفاظ الجملة و أجزائها و كشف هذه الصلة تهدينا إلى استيعاب خطاب الآيات. و من هنا كان إعراب النصوص مدخلاً طبعياً و أساساً لفهم المضامين و لذلك تضُمّ المكتبات عدداً كبيراً من هذه النصوص المعربة من جملتها: إعراب الحديث للعكبري و اعراب لامية العرب

الموسوم بأعجب العجب للزمخشري، و غيرها. كما أفرَدَ إعراب القران بالتآليف عددٌ لا بأس به من العلماء من أمثال الفراء و الأخفش و الزّجّاج و النّحّاس و ابن خالوية و العُكبري و أبي حيان و قد كانت مقدمات هذه الكتب تُشير إلى ضرورة هذا الأمر، و منها مقدمة القيسي الّتي يقول فيها: «و رأيت من أعظم ما يجب على طالب علوم القرآن، الراغب في تجويد ألفاظه و فهم معانيه و معرفة قراءاته و لغاته، و أفضل ما القارئ إليه محتاجٌ، معرفة إعرابه، ليكون بذلك سالماً من اللحن فيه، مطّلعاً على المعاني الّتي قد تختلف باختلاف وجوهها الإعرابية، مُتفَهّماً لما أراد اللهُ تبارك و تعالى به من عباده إذ بمعرفة حقائق الإعراب تُعرفُ أكثر المعاني، و ينجلي الإشكال و تظهر الفوائد و يفهم الخطاب، وتصحّ معرفة حقيقة المراد[٣]. في دراستي عن آراء الزمخشري النحوية في الكشاف صادفت عدّة تعارضات كنت لا أصدق وجودها من مفسّر كبير كالزمخشري و لكن بمأأن الكشاف نتاج بشري شأنه كشأن سائر الإنتاجات البشرِية يمكن أن يصيبها مالا ينبغي لها، وإنّي سأذكر هذه التعارضات مع نماذج من تفسيره مستعينة بالله.وسارت الدراسة وفق المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عمّا يخطر ببال الناظر في الكشاف حول وجود هذه التعارضات.

### ١-٢. أسئلة التحقيق

إنّ هذه الدراسة ستحاول الإجابة عن التساؤلين التاليين:

١. ما المسائل النحوية الّتي تعارض فيها رأي الزمخشري في تفسيره؟

٢. ما هو رأي مشاهير النحو حول هذه المسائل؟ وما هو تعليلهم عنها؟

### ١-٣. خلفية البحث

إنّ هذا البحث أي تعارض آراءالزمخشري النحوية في الكشاف لم يتطرّق إليه أحد حسبما بحثتُ عنه في دراستي هذه.بل هناك من بحث عن تعارض آراء الزمخشري في كتبه النحوية وإنَّ هذا البحث بحث مبدع غير معنى بدراسة المسائل الخلافية أو استيفاء الآراء فيها وإنما هذه الدراسة ستقف عند إيراد هذه المسائل وإثبات التعارض من أقوال الزمخشري في تفسيره محلّ هذا البحث.وهذا الموضوع رؤية جديدة وقراءة حديثة ولكن هناك آثار كثيرة ناقشت أقوال وآراء الزمخشري من جوانب مختلفة: كالصرف والنحو،

ووجود التعارض في كتبه النحوية ، البلاغة، المفردات، القراءات القرآنية...؛ أشير إلى بعض مما كتب عنه وعن كتبه:

- إنَّ للكشاف اثنين وعشرين شرحًا وتعليقًا، وتسع مختصرات، وثلاثة ردود[٤].
- آراء الزَّمخشري في المفصَّل التي خالفها في الكشَّاف، د. عبدالعزيز بن محمد الحربي، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- الزمخشري آثاره ومنهجه النحوي لعبد الحميد قاسم النجّار، رسالة ماجستير، إشراف عبد الجواد محمد الطيب ، ١٩٨٢م.
- الزَّمخشريّ، للدكتور أحمد محمد الحوفي، ١٩٦٦ م.
- منهج الزَّمخشريّ في تفسير القرآن وبيان إعجازه، لمصطفى الصاوي الجويني، ١٩٦٥م.
- أثر البلاغة في تفسير الكشَّاف، للدكتور عمر الملا حويش، ١٩٧٠ م.
- البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية لمحمد حسنين أبي موسى، د.ت
- المسائل االاعتزالية في تفسير الكشاف في ضوءما وردفي كتاب الانتصاف لابن المنير، لصالح بن غرم الله الغامدي، ١٤١٨هـ.

## ٢. حياته وثقافته وآثاره

هو أبوالقاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر[٥]. ولُقّب جار الله لأنه كان قد جاور بيت الله الحرام بمكة زماناً فصار هذا اللقب علماً عليه[٦]. كما أنه لُقب بفخر خوارزم[٧] لغزارة علمه، ذكر أصحاب التراجم إنّ ولادة الزمخشري كانت في السابع والعشرين من رجب سنة ٤٦٧هـ[٨]، إلّا أنّ ابن كثير، قد ذهب إلى أنّه تُوفّي سنة ٥٣٨هـ عن عمر يناهز ستّاً و سبعين سنة و ذكر أنّه ولد سنة ٤٦٢هـ[٩]. وهذا يخالف ما ذكره ابن العماد من أنّه عاش إحدي وسبعين سنةً[١٠]. إنَّ الزمخشري كان فارسياً، ومع هذا فَمن يتابع سيرته يرى مَدى اندفاعه نحوالعروبة والدِّين الإسلامي وإخلاصه لهما. كان الزمخشري يظهر مذهب

الاعتزال و كان مبالغاً في اعتزاله، مجاهراً به، و قد صرَّح بعقيدته في تفسيره، حتى أنّ الذهبي عَدّه «كبير المعتزلة»[١١]. أخذ الزمخشري الأدب والنحو من أُستاذه الضبي كما أخذ منه عقيدة الاعتزال[١٢]. نال الزمخشري مكانةكبيرة، ومنزلة بالغة الأهمية عند من عاصروه أو جاؤوا بعده، فهو إمام عصره في اللغة و الأدب، وخير دليلٍ يشهد له على تلك المكانة والمنزلة العالية، آراء العلماء التي ضمنها كتب التراجم والطبقات ومنها: ووصفه ياقوت الحموي: «كان إماماً في التفسير، والنحو واللغة، والأدب، واسع العلم، كبير الفضل، متفنّناً في علوم شتي»[١٣]. وقال فيه ابن خلكان: «كان امام عصر من غير مدافع، تشدّ اليه الرحال في فنونه»[١٤]. ووصفه الدكتور شوقي ضيف من المحدثين: «إنّه عالم من علماء التفسير و إمام من أئمة اللغة والنحو»[١٥]. يقول الجويني: لقد ظهرت ثقافة الزمخشري في كشافه فبانَ فيه رجلا لغوياً مقتدراً ومتكلماً منطقياً جدلاً، وذواقة مرهف الحسّ لجمال النصّ القرآني، وهذه الخصائص ولا شك وليدة ثقافته الَّتي ثقفت حياته كلَّها، فتفسيره انعكاس لما تمثَّله من هذه الثقافات[١٦]. لقد حفظ لنا التاريخ عدداً من مصنَّفات الزمخشري و آثاره في مختلف علوم العربية والَّتي يربُو عددها على خمسين مصنَّفا و منها: ١. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل؛ ٢. أساس البلاغة؛ ٣. جواهر اللغة؛ ٤. مقدمة الأدب؛ ٥. الفائق في غريب الحديث؛ ٦. الأجناس؛ ٧. القسطاس في العروض؛ ٨. ديوان شعره ٩. ديوان الرسائل؛ ١٠. شرح كتاب سيبويه.

ألّف الزمخشري تسعة كتب في النحو منها ما طبع ومنها ما لم يطبع[١٧]. وأمّا كتبه النحوية المطبوعة:

المفرد و المؤلَّف

وهو كتيب صغير يقع ضمن كتاب مطبوع بعنوان «رسالتان للزمخشري» تحقيق الدكتورة «بهيجة الحسني»، وهو إحدى هاتين الرسالتين. وقد تناول في القسم الأول (المفرد) كلا من الاسم، والفعل، والحرف، فالاسم له أحوال الاعراب، والبناء، والتثنية والجمع، والاظهار، والاضمار، والتعريف، والتنكير والتذكير والتأنيث. والفعل ينقسم من حيث الزمان، التعدي، واللزوم، والتام، والناقص، ومن أحواله الاعراب والبناء، والحرف وينقسم إلى: عامل كحروف الجر وغيرها، وغير عامل: كحروف العطف وغيرها. وقد ختم

كلامه على الحرف بقوله: «ولا حال له لجموده ولزومه وتيرة واحدة». أما قسم المؤلف، فقد كثرت تقسيمات الزمخشري له، وقد تدرج بها تدرجا منطقيا على النحو التالي: المؤلف من اسمين: المبتدأ، المضاف والمضاف اليه، الموصوف مع الصفة، المبدل مع البدل، المؤكد مع التأكيد، المعطوف عليه مع المعطوف، ذوالحال مع الحال، المقدار مع مييزه، المستثني مع المستثني منه، الصفة والمصدر مع فاعليهما ومفعولهما.

المؤلف من الفعل والاسم: الفعل مع الفاعل، الفعل مع المفعول الفعل مع الحال، والتمييز، والمستثني.

المؤلف من الحرف والاسم: قد مع الماضي لتقريبه من الحال، ومع المضارع لتقليله والسين وسوف مع المضارع. ولم يستشهد فيه ببيت واحد من الشعر. ولم يستشهد من القرآن الا بثمان آيات. لا ينسب رأيا إلى أحد، ولا إلى نفسه، ولا يتطرق إلى خلاف، أو يشير إليه.

**الأنموذج في النحو:**

يتحدث في أوله عن أقسام الكلام، التي هي: اسم، و فعل و حرف. ثم يتحدث عن القسم الأول باختصار شديد، فيذكر أنواعه ثم يتحدث عن حروف المعرب ثم عن الاعراب ثم عن المرفوعات، و المنصوبات و الموصولات، و أسماء الأفعال، و الكنايات، و المعرفة والنكرة، و المذكر و المؤنث.ثم يبدأ بالحديث عن الفعل الماضي، و المضارع، و الأمر المتعدي وغير المتعدي، ثم عن الأفعال الناقصة، ثم عن فعلي التعجب. ثم يبدأ بالحديث عن الحرف فيعرفه ويتحدث عن حروف الإضافة والحروف المشبّهة بالفعل، وحروف العطف، وحروف لنفي، وحروف التصديق، وحروف الصلة، وحروف الاستقبال وعن حرفي الاستفهام. و هو لا يتعدي في الحديث عن كل قسم، تعريفه بايجاز، و التمثيل عليه، وعلى كل فرع من فروعه، بجمل عادية مبسطة، تخلو من التكلف و التعقيد، من غير أن يستشهد بشعر، أو بآيات قرآنية ولا ينسب فيه رأياً إلى أحد، ولا يذكر خلافاً أو احتجاجاً[١٨].

**المفصل:**

وهو أشهر كتب الزمخشري النحوية بدأ بتأليفه في رمضان من عام ٥١٣هـ وانتهى منه في المحرّم من عام ٥١٥ هـ[١٩]. و «قد اعتنى بشرحه خلق كثيرون»[٢٠]. ولكن أشهر شروحه

جميعا شرح ابن يعيش الذي طُبِع في عشرة أجزاء، و يشكل موسوعة ثقافية متعددة الجوانب في اللغة و الأدب و النحو و التصريف.و قد قسمه أربعة اقسام كما قال: «القسم الأوّل في الأسماء، القسم الثاني في الأفعال، القسم الثالث في الحروف، القسم الرابع في المشترك من أحوالها»[٢١] تحدث في القسم الأول عن أصناف الاسم المعرب، ووجوه إعرابه، ثم عن المرفوعات والمنصوبات، والمجرورات، ثم عن التوابع، و الظروف، والمركبات، ثم تكلّم عن الجوانب الصرفية، و منها الأسماء المتصلة بالأفعال- المشتقات. وفي القسم الثاني، قسم الأفعال، بالحديث عن الفعل الماضي، ثم المضارع، فذكر أحواله، و وجوه إعرابه، وتحدث عنه مرفوعاً، و منصوباً، و مجزوماً ثم عن الأمر، ثم عن تعدية الأمر و لزومه: ثم عن الفعل المبني للمجهول، ثم أفعال القلوب، ثم عن الأفعالي الناقصة ثم عن أفعال المقاربة ثم عن أفعال المدح و الدهر، ثم عن أفعال التعجب، و تحدث بعد ذلك عن الجوانب الصرفية للأفعال. و بدأ القسم الثالث بالحديث عن الحروف، ثم الحروف المشبهة بالفعل، ثم حروف العطف، ثم عن الحرفين المصدريين «ما»، «أن» ثم عن حروف التحضيض، ثم عن حروف التقريب: ثم حروف الاستقبال، ثم عن حرفي الاستفهام (الهمزة و هل)، ثم عن حرف الشرط، ثم حرف التعليل (كي)، ثم حرف الردع (كلا)، ثم تحدث عن اللامات، وحروف أخرى كثيرة. و بدأ القسم الرابع- قسم المشترك- فتحدث فيه عن الامالة و الوقف والقسم، و تخفيف الهمزة: و التقاء الساكنين، و حكم أوائل الكلم وابدال الحروف والاعلال، والادغام.

**الكشاف:**

وأمّا تفسيره الكشاف ولقد كان خاتمة مرحلة زاهرة من مراحل التفسير والنحو بمنهجه اللغوي الفريد وخصائصه الذاتية، واستيعابه لفكر أئمة النحو ومؤلفي كتب المعاني والدراسات البلاغية، وتعبيره عن ذلك في إطار من الملاءمة بين الإعراب والنظم القرآني، وبيان خصائص التعبير القرآني المعجز، وابتداع منهج متميز من مناهج المفسرين، ويعدُّ (الكشاف) موسوعة ضخمة، تضم مختلف علوم العربية، من تفسير، ولغة و نحو، وحديث وقراءات، ومسائل فقهية، فضلاً عن كونه التفسير الوحيد الذي يعرض لبلاغة القرآن على نطاق علمي عملي واسع، اذ اعتمد نظرية (النظم) لعبد القاهر الجرجاني، في الكشف عن إعجاز القرآن[٢٢].

## ٣. تعارض آراء الزمخشري النحوية في الكشاف

تعارض الآراء ظاهرة جلية في النحو العربي وعند معربي القرآن ومن الذين تنبهوا لهذه الظاهرةهو ابن جني، وقد عرض في كتابه الخصائص لقضية التعارض عند بعض المتقدمين واختصّ لها بابا مستقلا عقده بعنوان:باب في اللفظين على المعنى الواحديردان عن العالم متضادين[٢٣]. وممّن وجد ابن جني عندهم التعارض في الآراء، سيبويه[٢٤]، والأخفش[٢٥]، والمبرد[٢٦]. وأبوعلي الفارسي[٢٧].

وكذلك نرى ظاهرة التعارض في أقوال الزمخشري بين كتبه التنظرية والتطبيقية أي ربما أتي الزمخشري بآراء في تفسيره قد تخالف آرائه في المفصّل وفي سائر كتبه النحوية وقد عالجها بعض من المتأخرين ولكن إني قد تنبهتُ للتعارض الموجود في تفسيره.و قد وجّه الزمخشري في اعراب بعض من الآيات وجهاً ثم ناقضه وعارضه في آيات اُخر في الكشاف وقد أعرض لبعض منها:

٣-١.

### المطلب الأول

### جواز إعمال اسم الفاعل الّذي يفيد الاستمرار

اشترط جمهور النحاة لعمل اسم الفاعل أن يكون بمعنى الحال والاستقبال؛ لِأنّ اسم الفاعل إنّما عمل حملاً على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي ولا يجيزون إعماله إذا كان بمعنى الماضي والزمخشري أيضاً يقف مع هولاء النحاة ولا يجيزُ إعمال اسم الفاعل الّذي بمعنى الماضي. ولهذا نراه حين أجاز في الآية الشريفة: «فالقُ الإصباح وجعلَ الليلَ سَكناً والشمسَ والقمرَ حسباناً»[٢٨]. وقُرئت الآية: «فالقُ الإصباح وجاعلُ الليل سكناً...» وأجاز الزمخشري على هذه القراءة أن يكون (الشمسَ و القمرَ) منصوبين على محلِّ الليل، قال: «فإن قلتَ: كيف يكون لليل محل والإضافة حقيقية؛ لأن اسم الفاعل المضاف إليه في معنى المضي، ولا تقول: زيد ضاربٌ عمراً أمس»؟ قلتُ: ما هو في معنى الماضي وإنّما هو دالّ على جعل مستمر في الأزمنة المختلفة»[٢٩]. وعندما عطف الزمخشري «الشمس والقمر» على محل الليل، يستشكل الأمر، وأجاب عن هذا الاشكال بأن جاعلاً ليس في معنى الماضي وانّما هو دالٌ على جعل مستمر في الأزمنة المختلفة. اي بعبارة أخرى إنّه أجاز

إعمال اسم الفاعل إذا كان مستمر في الأزمنة الثلاثة وتكون إضافته إضافة لفظية وليست اضافة حقيقية؛ ولكنه ذكر في تفسير قوله تعالى ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[٣٠]، فقال: إنّما تكون غير حقيقية إذا أريد باسم الفاعل الحال أو الاستقبال، فكان في تقدير الإنفصال... فأما اذا قصد معنى الماضي كقولك: هو مالك عبده أمس، أو زمان مستمرٌ، كقولك: زيدٌ مالك العبيد، كانت الإضافة حقيقية[٣١]. وإنَّ قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ منافٍ لقوله في تفسير «جاعل الليلِ سكناً»؛ أي إنَّ الزمخشري عَدَّ إضافة اسم الفاعل المستمرّ في الأزمنة الثلاثة إلى معموله في الآية الأولى إضافة لفظية وجعلها في الآية الثانية إضافة حقيقية والتناقض بين القولين واضح جداً.

## المطلب الثاني

## عدم تقديم صلة المصدر عليه

قال صاحب الكشاف في قوله تعالى: «و من آياتِه منامُكم بالليلِ والنهارِ وابتغاؤُكم من فَضلِه إنَّ في ذلك لآياتٍ لقوم يسمعُونَ»[٣٢]؛ هذا من باب اللفّ وترتيبه. ومن آياته منامكم وابتغاؤُكم من فضله بالليل والنهار[٣٣]. وهذا يقتضي أن يكون النهار معمولاً للابتغاء مع تقديمه عليه، وعطفه على معمول منامكم و هو بالليل، وهذا لا يجوز في الشعر فكيف في أفصح الكلام؟[٣٤]. في هذه الآية أجاز الزمخشري، تقديم صلة المصدر عليه ولكنّنا نرى في تفسيره لقوله تعالى ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَى...﴾[٣٥]؛ يقول الزمخشري: فإن قُلتَ (مَعَهُ) بمَ يتعلّق؟ قلتُ: لا يخلو إمّا يتعلق ببلغ، أو بالسعي، أو بمحذوف، فلا يصحّ تعلّقه ببلغ لاقتضائه بلوغهما معاً حدّ السعي، ولا بالسَعي لِأنّ صلة المصدر لا تتقدمّ عليه[٣٦]. ونجده قد وجّه توجيهين منافيين لهاتين الآيتين.

## المطلب الثالث

## رفع المضارع في جواب شرط

ذهَبَ الزمخشري إلى أنّ (ما) في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾[٣٧]؛ موصولة: و قال: «لا يصلح أن تكون شرطية لارتفاع «تَوَدُّ»[٣٨]. واعترض عليه أبوحيان بأن رفع «تودُّ» ليس هو المانع من كون (ما)

شرطية. قال في البحر: «إذا كان فعل الشرط ماضياً و ما بعده مضارع تتمُّ به جملة الشرط والجزاء جاز في ذلك المضارع الجزم وجاز فيه الرفع مثال ذلك إن قام زيدٌ يقوم عمرو، وإن قام زيدٌ يقُم عمرو، فأمّا الجزم فعلي أنه جواب الشرط... وامّا الرفع فانّه مسموع من لسان العرب كثيرٌ. وقال بعض أصحابنا: وهو أحسن من الجزم ومنه بيت زهير:

**وإن أتـــاه خليـــل يـــومَ مســـألة ... يقـــولُ لاغائـــبٌ مـــالي ولا حَـــرِمُ**

وقوله أيضاً:

**وإن شُـــلَّ ريحـــانُ الجميـــع مخافـــة ... نقـــول جهـــاراً وَيـــلَكم لا تُنفِّـــرُوا**

و قال أبوصخر:

**ولا بالّـــذي اِن بـــانَ عنـــه حبيبُـــه ... يقـــولُ و يخفِـــي الصـــبرَ انّـــي لجـــازعُ**

فهذا الرفع كما رأيت كثير، و نصوص الأئمة على جوازه في الكلام و إن اختلفت تأويلاتهم كما سنذكره[٣٩]. ما أجازَ صاحب الكشاف أن تكون (ما) شرطية في الآية المتقدّمة والمانع عنده من كون (ما) شرطية هو ارتفاع جواب الشرط أي فعل «تَودُّ». وحاصل الكلام أنَّ عند الزمخشري يجب جزم جواب الشرط وان كان فعل الشرط ماضياً. وقوله هذا أوّلاً يناقض رأيه في الكشاف[٤٠]؛ فانّه قال في توجيه إعراب قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا﴾[٤١]؛ قالَ وقُريء: ويجعلُ، بالرفع عطفاً على «جعل» لأنّ الشرط إذا وقع ماضياً، جازَ في جزائه الجزم والرفع كقوله:

«وإن أتـــاه خليـــلٌ يـــوم مســـألة ... يقـــولُ لا غائـــبٌ مـــالي ولا حَـــرِم»

وكذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[٤٢]؛ قال الزمخشري[٤٣]: قُرِئ: «يدرككم» بالرفع وقيل: هو على حذف الفاء... ويجوزُ أن يقال: حمل على ما يقع موقع «أينما تكونوا» و هو أينما كنتم، كما رفع زهير: «يقول لا غائب مالي ولا حَرِم». ونراه في قراءة شاذّة مع كون فعل الشرط مضارعاً قد أوّلَهُ بالماضي ومن ثَمّ جَوّز في جوابه الجزم والرفع.

ثانياً: هذا الرأي يناقض قوله في «المفصّل»؛ فإنّه صرّح بجواز رفع المضارع إن كان فعل الشرط ماضياً. جاءَ في المفصّل[٤٤]: «ولا يخلو الفعلانِ في باب «إن» من أن يكونا مضارعين أو ماضيين أو أحدهما مضارعاً و الآخر ماضياً، فإذا كانا مضارعين فليس فيهما إلاّ الجزم و كذلك في أحدهما إذا وقع شرطا، فإذا وقَعَ جزاء ففيه الجزم و الرفع و قال زهير:

«وإن أَتــاه خليــل يــوم مســألة يقــولُ لا غائــبٌ مــالي ولا حَــرِمُ»

## المطلب الرابع

## تناقضه في صيغة «لا أقسمُ»

قال الزمخشري في الآية الكريمة ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾[٤٥]؛ «فلا أُقسِمُ» معناه فأُقسم. ولا مزيدة مؤكدة مثلها في قوله ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[٤٦] وقرأَ الحسن: فلأُ قسِمُ. ومعناه: فلأنا أُقسِمُ[٤٧]. وقد جعل الزمخشري «لا» في الآية المذكورة زائدة.

وأمّا في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ * وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾[٤٨]؛ قد تبَنّي رأياً في (لا) يناقِضُ رأيهُ في:«فلا أُقسم بمواقع النجوم» فبعد أن ذكر ما قيل في زيادة (لا) والاعتراض عليه وكأنّه أُصيبَ بالنسيان لِإنّه أيضاً من القائلين بزيادة (لا) ونسي ما قاله في إعراب الآية الخامسة والسبعين من سورة الواقعة-ثُمَّ قال: «الوجه أن يقال هي للنفي، والمعنى في ذلك: أنّه لا يقسم بالشيء إلا إعظاما له، يدُلُّك عليه قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[٤٩]، فكأنّه بادخال حرف النفي يقول إن إعظامي له بإقسامي به كلا اعظام، يعني أنه يستأهل فوق ذلك»[٥٠]، فنجد الزمخشري يذكر معاني متناقضة في صيغة «لا أُقسم» فنراه في موضع يقول بزيادة (لا) والمعنى بعدها «قسم» وفي موضع آخر يقول بكونها نافية، أي نفي القسم الوارد بعدها، ممّا يظهر لنا اضطرابه وعدم تمكنه من حسم الأمر والتوصُّل إلى معنى ثابتٍ و مستقرٍ. بما أنَّ القران وحي العزيزالّذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وأين القرآن من اللغو والزيادة و هل هذا الكلام مقبولٌ ومعقول؟ وفي البداية إن أردنا أن نقف على بينة من الزيادة و اللغو فلابُدّ أن نتعرّف على معناها عند علماء الصرف والنحو. وفي معنا الزيادة الصرفية والغرض منها قال الدكتور هاشم طه

شلاش[٥١]: ذكر الصرفيون أنَّ الزيادة هي إلحاق الكلمة ما لَيس فيها و أشاروا إلى أَنَّ أغراض هذه الزيادة هي:

١. إفادة معنى، و القصد من ذلك الحصول على معنى جديد لم نحصل عليه من المجرّد، و لذلك كانت الزيادة عاملاً مهمّاً في نماء اللغة العربيةو تكوين ثروة لغوية أوجدتها الحاجة.

٢. لضرب من التوسّع، وذلك أن يكون الغرض من الزيادة لتكثير الكلمة فتلحق بالرباعي لا لافادة معنى على سبيل التوسّع في اللغة اي أنَّ الغرض من الزيادة لفظي بحت.

٣. إفادة التوكيد و المبالغة.

إلاّ إذا تَحولّنا إلى الزيادة النحوية نجد معنى مختلفاً للزيادة، وهو عكس معنى النمو: وقال ابن يعيش: «نعني بالزائد أن يكون دُخُوله كخروجه من غير إحداث معنى»[٥٢]؛ من النحويين من يسمي الزيادة صلة أو حشوا أو إقحاماً أو لغواً أوشذوذاً، قال ابن يعيش: «والصلة والحشو من عبارات الكوفيين والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين»؛ يقولُ عبدالفّتاح الحمُّوز: «وقد تجنّب كثير من النحويين و المفسّرين اطلاق لفظ الزيادة على مافي التنزيل من هذه المسألة تأدُّباً، و من الالفاظ الّتي تدور في مؤلفاتهم بالإضافة إلى لفظ الزيادة عند بعضهم: الإقحام، الصلة، التوكيد، والإلغاء والحشو»[٥٣]. وإنَّ هذه الألفاظ كلها يجب أن ينزّه القرآن عن أن يوصَف لفظ من ألفاظه بها، فهي ألفاظ لا تليق بقدرالله تبارك وتعالى، وكلامه المقدّس. ولهذا رفض كثيرٌ من النحويين والمفسرين والبلاغيين مسألة الزيادة؛ قال الطبري: غير جائز أن يكون في كتاب الله شي لا معنى له، وإنّ لكلّ كلمة معنى صحيحاً، فتبينَ بذلك فساد قول من قالَ (لا) في الكلام حشوٌ لا معنى لها[٥٤]. وقال ابن جني عن رفضه الزيادة و الحذف: «اعلم أَنَّ الحروف لا يليق بها الزيادة و لا الحذف و أنَّ أعدل أحوالها أن تُستعمل غير مزيدة و لا محذوفة»[٥٥].

## مناقشة مع السامرائي:

إنَّ السامرائي بعد ما يأتي بتوجيه الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾[٥٦]؛ وهو التوجيه الَّذي سبقت الإشارة عليه، جعل هذا الرأي من انفرادات الزمخشري

واجتهاداته وذهب إلى أنَّ صاحب الكشاف قال بنفي«لا» في الآية الكريمة، بينما ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ«لا» زائدة حيث قال: وعند غالب النحويين إنَّها زائدةجاء في (الرضي على الكافية): وجاءت - لا زائدة - قبل المقسم به كثيراً... وجاءت قبل أقسم قليلاً وعليه حمل قوله تعالى: ﴿فَلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ﴾(٥٧).

وإنِّي رادَّة عليه: بأنَّ السامرائي لو تمسَّك بالقراءة المستوعبة الكاملة والجيدة لنصوص الكشاف لَاطَّلع على آرائه المضطربة حول (لا) ولَابتعد عن إلقاء هذا الحكم المتسّرع الّذي حاول به تحقيق أحد انفرادات الزمخشري واجتهاداته.

## المطلب الخامس

## تعارض آرائه حول اجتماع همزة الاستفهام و بعض حروف العطف

ورد في الكشاف الكثير من الشواهد القرآنية على اجتماع همزة الاستفهام و بعض حروف العطف أذكر منها:

١. ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلى رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنْذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾(٥٨).

٢. ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾(٥٩).

٣. ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ آياتِي تُتْلى عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنْتُمْ قَوْمًا مُجْرِمِينَ﴾(٦٠).

٤. ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتابَ أَفَلا تَعْقِلُونَ﴾(٦١).

٥. ﴿أَوَكُلَّما عاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾(٦٢).

ذهب الزمخشري و جماعة إلى أن الهمزة في مثل قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا﴾، ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ﴾ و ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا﴾، ﴿أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ﴾ ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ﴾ في محلها الأصلي و أنَّ العطف على جملة مقدرة بينها و بين العاطف فيقولون التقدير في: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ تقديرها «أمكثوا فلم يسيرُوا»، وفي أفنضرب عنكم

الذكر صفحاً تقديرها أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحاً. أما مذهب سيبويه والجمهور «أنّها اذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو الفاء أو بثُمَّ قُدّمت على العاطف تنبيها على أصالتها في التصدير، نحو ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا﴾ و ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾[٦٣]؛ ونجده في تفسير قوله تعالى ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ * أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾[٦٤]. يقول الزمخشري[٦٥]: الفاء و الواو في «أَفَأَ مِن» و «أَوَ أَمِنَ» حرفا عطف دخلت عليهما همزة الإنكار، فإن قُلتَ: ما المعطوف عليه؟ قلتُ: المعطوف عليه قوله «فأخذناهم بغتة»[٦٦]؛ وفي موقف آخر في تفسير الآيةالشريفة: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾[٦٧]؛ دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة والمعنى: فأولئك هم الفاسقون فغير دين الله يبغون، ثم توسطت الهمزة بينهما ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره «أ» يتولون «فغير دين الله يبغون»[٦٨].

ومن الشواهد القرآنية الّتي عرضناها في هذه المسألة رأينا من الزمخشري مواقف متناقضة ومضطربة وإنّه في بعض الآيات يقول: إنَّ الهمزة في محلّها الأصلي والجملة المعطوف عليها محذوفة وفي بعض منها قد ذهب بما يقوله الجماعة وسيبويه أي بعطف ما بعد حرف العطف على ما قبله وإصالة التصدير للهمزة وفي موقف آخر أجازَ الوجهين. وإضافة على تناقضه في الأقوال إنّ تقديره الجملة قبل حرف العطف غير ممكن[٦٩]، في بعض المواقف نحو في قوله تعالى ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾[٧٠]، وبناءً على هذا، الدليل الأصلي في تضعيف رأي الزمخشري هو عدم اطّراد قوله في جميع المواضع.

## المطلب السادس

## لزوم وجود راجعٍ من الجزاء إلى (مَن) الشرطية

في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾[٧١]؛ قال الزمخشري: «فانّ تعظيمها من افعال ذوي تقوي القلوب. فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى إلاّ بتقديرها، لأنه لابُدَّ من راجع من الجزاء إلى (من) ليرتبط به»[٧٢]؛ اشترط جمهور النحاة بأن لابُدَّ في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من اَن يشتمل على ضميره، سواء قلنا انه الخبر أو انَّ الخبر فعل الشرط و هو الصحيح ٧٣، والزمخشري أيضاً ممّن يؤيد هذا الرأي

كما ذكرنا قوله في الآية المتقدّمة، ولكنه يناقض قوله في تفسيره عن قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[٧٤]؛ و قال في توجيه إعراب «فإنّه نزّله» جزاء للشرط[٧٥]؛ و لكن ليس في «فإنّه نزّله» من عائدٍ على اسم الشرط (مَن)، وهذا مناقض لما اشترطه في الآية الأولى. و فضلاً عمّا ناقشناه في الأسطر الماضية يجب لمثل الزمخشري أن يتنبّه لما يقوله عن كلام الله المعجزوإنّ عبارته «لا يستقيم المعنى إلاّ بتقديرها» مرفوضة من مثله، ومنزّه القرآن من هذا الكلام فجميع مفردات القرآن تنساق انسياقاً تامّاً لدلالاته ودلالاته تنساق لمفرداته، وكلّ شي في القرآن: حروفه ومفرداته وتراكيبه جاءت لحكمة وبقدر لدلالة مقصودة ومعانٍ ايحائية، دون سواها. وكلام صاحب الكشاف يتنازل بالقرآن إلى مستوى كلام البشر.وما أحسن قول الشيخ الزرقاني: «لكلّ شيءٍ في القرآن سرٌّ عجيب لا يعلمه إلّا الله تعالى، ففي رسم الألف في (مائة) وعدمها في (فئة) سرٌّ، وفي زيادة الياء في «بأييد» و«بأييكم» سرٌّ، وفي «سموات» و «سموت» سرٌّ فكلّ ذلك لأسرار إلهية إنّما خفيت على الناس لأنها أسرارٌ باطنية لا تُدرَك إلّا بالفتح الرَبّاني»[٧٦].

ومن جانب آخرغفل الزمخشري عن الرابط في الآيه، وانَّ الرابط بين الشرط وجوابه في الآية الأولى هو العموم في قوله:«القلوب» كما أشار اليه الطاهر بن عاشور[٧٧] في تفسيره بقوله: «فإنّها من تقوي القلوب» جواب الشرط، و الرابط بين الشرط وجوابه هو العموم في قوله: «القلوب» فإنّ من جملة القلوب، قلوب الذين يعظمون شعائر الله.

## المطلب السابع

## تبادل أداتي الشرط (إن) و (إذا)

عُني النحاة بأسلوب الشرط وذكروا أركانه الثلاثة: فعل الشرط وجوابه، وأدواته، وعندما تحدثوا عن الأدوات فرّقوا بينها و أشاروا إلى معانيها، وأن لكل اداة معنى تختصّ به، وإنَّ «إن» و «إذا» لا يمكن أن تتبادل فيما بينها في المواقع. وهذا ما ذهب إليه جمهور النحويين، لِأنَّ (إن) تستعمل في المعاني المحتملة الوقوع، والمشكوك في حصولها والنادرة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾[٧٨]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾[٧٩]، أما «إذا» فلا تستعمل إلّا في الأمر المقطوع بحصوله و للكثير الوقوع كقوله تعالى: ﴿كُتِبَ

عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾[٨٠]، وقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[٨١]، قال سيبويه: ألا ترى أنّك لو قلت: آتيك إذا إحمرّ البُسرُ كان حسَناً و لو قُلتَ: آتيك إن إحمرَّ البسرُ كان قبيحاً[٨٢] وقال ابن يعيش[٨٣] «وربّما استعملت (إن) في موضع (إذا) و(إذا) في موضع (إن). ويبدو الزمخشري في هذه القضية متناقضاً لأنه أقرّ بالتبادل بين «إن» و«إذا» مرّة و أنكره مرّة أخرى. يرى الزمخشري: إنّ «إن» يمكن أن تأتي بمعنى (إذا) وذلك عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَمْثَالَهُمْ تَبْدِيلًا﴾ حيث يقول الزمخشري[٨٤]: حقّه أن يجيء بإن، لا بإذا، كقوله ﴿وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾[٨٥]، ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾[٨٦].

وناقض قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ...﴾[٨٧]؛ حيث يقولُ: فإن قلتَ: كيفَ قيل: فإذا جاءتهم الحسنة بإذا و تعريف الحسنة و إن تصبهم سيئة بإن و تنكير السيئة؟ قلتُ لأن جنس الحسنة و قوعه كالواجب لكثرته واتّساعه و أمّا السيئة فلا تقع إلّا في الندرة و لا يقعُ إلّا شئٌ منها[٨٨]. ولكن إذا قايسنا بين الآيات القرآنية نرى التبادل بين (إن) و (إذا) في المعاني المتساوية على سبيل المثال في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ...﴾ والحسنة هي الخير والسيئة هي المصيبة قد وردت في آيات فيها «إن» في المعنى نفسه نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾[٨٩]، ومثله ﴿إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾[٩٠]، والحسنة هي الخير أيضاً والسيئة هي المصيبة و كلتاهما واقعتان. وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ﴾[٩١]، جاء مثله قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ رَحْمَةً مِنَّا مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي...﴾[٩٢]، والرحمة واقعة حتماً في الموضعين فيما أرى ومع هذا استعمل (إن) في الموضع الثاني. في الرجوع إلى آيات القرآن تبين لنا انَّ هناك تعاور وتبادل فيما بين أدوات الشرط، وماذهب إليه أصحاب النحو من التفريق بينها دلالة على النقصان في تحديد بعض القضايا اللغوية ولو تمسّك جمهور النحاة بالقراءة المستوعبة الدقيقة والكاملة لتراكيب القرآنية الّتي جاءت في كتاب الله لَابتعدوا عمّا قالوا عن عدم الاتّحاد والتعاور بين أدوات الشرط. وعلينا أن

نعترف بأننا بحاجَّة ماسة إلى إعادة هيكلية النحو وفقاً للتراكيب القرآنية وأن نجعل القرآن المصدر الأساسي والمورد الأول لاستقاء الأحكام حتى نجتنب النقصان والخطأ في قضايا اللغة العربية.

## المطلب الثامن

## إثبات الألف في (ما) الاستفهام عند دخول الجار

جاءَ في الكشاف عند تفسير قوله تعالى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾[٩٣]، أي المآت هي؟ قلتُ: المصدرية أو الموصولة؛ أي: بالّذي غفره لي من الذنوب. و يحتمل أن تكون استفهامية؛ يعني بأي شيءٍ غفرلي ربّي؛ إلى أن قولك «بم غفرلي» بطرح الألف أجود وإن كان إثباتها جائزاً؛ يقالُ قد علمت بما صنعت هذا، أي: بأي شيءٍ صنعت وبم صنعت[٩٤]؛ ولكنّه نراه يناقض قوله عند تفسيره للآية الشريفة: ﴿قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[٩٥]، قال الزمخشري: وقيل «ما» للاستفهام، كأنّهُ قيل: بأي شيء أغويتني، ثم ابتدأ لأقعُدَنَّ. وإثبات الألف إذا أدخل حرف الجرّ على «ما» الاستفهامية قليلٌ شاذّ[٩٦]، فإنَّ الزمخشري في الآية الأولى جعل إثبات الألف جائزاً وفي الآية الثانية جعله شاذّاً. وقد اتّفق جمهور النحاة على وجوب حذف ألف ما الاستفهامية إذا جُرَّت وإبقاء الفتحة دليلاً عليها نحو فَبِمَ، وإلامَ وعلامَ؛ وعلّة الحذف الفرق بين الاستفهام والخبر؛ فلهذا حذفت في نحو ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾[٩٧]، ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾[٩٨]؛ ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[٩٩]، وثبتت في ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[١٠٠]، ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾[١٠١]، وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام. فلهذا ردّ الكسائي قول المفسرين في ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ إنّها استفهامية، و إنّما هي مصدرية، و العجب من الزمخشري إذ جوز كونها استفهامية مع ردّه على من قال في ﴿بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ إن المعنى بأي شيءٍ أغويتني بأن إثبات الألف قليل، شاذّ[١٠٢].

## المطلب التاسع

## مشاركة المفعول له لعامله في الفاعل

قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا﴾[١٠٣]، أجاز الزمخشري[١٠٤]، في قوله

تعالى (أمنة) أربعة أوجه من الإعراب. أحدها: أن (أمنة) مفعول له بمعنى نعستم أمنة. إشترط جمهور النحاة المتأخرين لنصب المفعول له ثلاثة شروط:

١- أن يكون مصدراً.

٢- أن يكون مشاركاً لعامله في الفاعل.

٣- أن يكون مشاركاً لعامله في الوقت.

فإن فقد المفعول له شرطاً من هذه الشروط وجب جرُّه. فمثال مافقد المصدرية قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾[١٠٥]، ومثال ما فقد المشاركة في الوقت قول امرئ القيس[١٠٦]:

فجئتُ وقد نَضَّت لنوم ثيابها ... لدى الستر إلا لِبسة المتفضل

ومثال ما فقد المشاركة في الفاعل قول أبي صخر الهذلي[١٠٧]:

وإنّي لتعرُوني لذكراك هِزّةٌ ... كما انتفض العصفور بلّله القطرُ

والعلماء المتقدمون لم يشترطوا مشاركة المفعول له لعامله في الوقت؛ والرضي يميل إلى عدم اشتراط المشاركة في الفاعل، قال: «وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الّذي يقوي في ظنّه و إن كان الأغلب هو الأول (أي المشاركة) و الدليل على جواز عدم التشارك قول أميرالمؤمنين على رضي الله عنه في (نهج البلاغة: «فأعطاه الله النَظرة استحقاقاً للسخطة واستتماماً للبلية» والمستحق للسخطة ابليس والمعطي للنَظِرة هو الله تعالى»[١٠٨]، واذ اشترط الزمخشري في الكشاف هذه الشروط عند تفسيره للآية الكريمة:«إذ يغشّيكم النعاس أمَنة منه و...»[١٠٩]؛ وقال الزمخشري[١١٠]: و«أمنة» مفعول له، فإن قلتَ أما وجب أن يكونَ فاعل الفعل المعلل والعلة واحدة؟ قلتُ: بلي، ..

وذكر هذه الشروط أيضاً في (المفصّل)، و قال في حديثه عن المفعول له: «و فيه ثلاث شرائط أن يكون مصدراً و فعلاً لفاعل الفعل المعلل ومقارناً له في الوجود، فإن فقد شيء منها فاللام كقولك: جئتك للسَّمن واللبن ولإكرامك الزائر، و خرجت اليوم لمخاصمتك زيداً أمس»[١١١]، وإذا وازنّا بين إعرابه لـ «أمنة» في الآية مفعولا له وبين ما اشترطه الزمخشري في «الكشاف» وكذلك في «المفصّل» نرى أنه باعرابه «أمنة» مفعولاً له ناقض

الشروط الّتي اشترطها هو بنفسه.

## المطلب العاشر

## تعارضه في عامل المعطوف

قد جعل الزمخشري جملة «من كفرَ» في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾[١١٢]، عطف على «مَن آمَنَ»[١١٣]؛ وهذا الوجه يصحّ على شرط أن يكون العامل في كلا الفعلين واحداً أي العامل فيهما هو فعل الأمر أي «اُرزُق» والمعنى: وقال إبراهيمُ ارزُق من كفر ولكن نجد الزمخشري متناقضاً فيما يقول بعده ويقدّر المعنى هكذا: وأَرزُقُ من كفَرَ وأُمتّعُهُ، ببيان آخر جعل من كفَرَ معمولاً للفعل المضارع اي أرزُقُ الذي فاعله هو الضمير المستتر أي أنا و هذا الفاعل وكذلك فاعل (قال) راجعان إلى الله تعالى.

## المطلب الحادي عشر

## لزوم الارتباط بين المتنازعين

جاءَ في الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿..فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[١١٤]؛ فاعل «تبين» مضمرٌ تقديره: فلمّا تبينَ له أن الله على كلّ شيء قدير ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فحذف الأول لدلالة الثاني عليه، كما في قولهم: ضربني و ضربت زيداً، ويجوز: فلما تبينَ له ما أشكل عليه، يعني أمر احياء الموتى[١١٥]، الظاهر أن «تبينَ» فعل لازم، والفاعل مضمر يدُلّ عليه المعنى، وقدّره الزمخشري فلَمّا تبينَ له... وينبغي أن يحمل على أنه تفسير معنى، لا تفسير إعراب، وتفسير الإعراب: أن يقدر مضمر يعود على كيفية الإحياء الّتي استغربها بعد الموت. وهذا ليس من باب الإعمال، لِأنهم نصّوا على أن العاملَين في هذا الباب لابُدَّ أن يشتركا، وأدنى ذلك بحرف العطف، حتى لا يكون الفصل معتبراً، أو يكون العامل الثاني معمولاً للأول، و ذلك نحو قولك: جاءَني يضحك زيدٌ فجعل في «جاءَني» ضميرٌ، أو في (يضحك) حتى لا يكون هذا الفعل فاصلاً. و يجب في هذه العوامل أن تكون مشتركة بوجهٍ ما من وجوه الاشتراك و لم يحصر الاشتراك في العطف و لا العمل. فإذا كان على ما نصّوا فليس العامل الثاني أي (أعلمُ) مشركاً بينه و بين (تبين) الّذي هو

العامل الأوّل بحرف عطف و لا بغيره و لا هو معمول لتبينَ، بل هو معمول لقال، و قد ناقض الزمخشري في قوله فإنّه قال: و فاعل «تبينَ» مضمرٌ، ثم قدّره و الحذف ينافي الإضمار للفاعل.

وردّ ابن هشام على الزمخشري في هذه القضية دون أن يصرّح باسمه، و قال: «و لهذه القاعدة أيضاً بطل قول بعضهم في «فلَمّا تبين له قال أعلم أنَّ الله على كلّ شيءٍ قدير» إنَّ فاعل «تبينَ» ضمير راجع إلى المصدر المفهوم من (أن) وصلتها، بناء على أن «تبين» و «أعلم» قد تنازعاه، كما في ضربني و ضربت زيداً، إذ لا ارتباط بين «تبين» و «أعلم» على أنّه لوصحّ لم يحسن حمل التنزيل عليه، لضعف الإضمار قبل الذكر في باب التنازع حتى أنَّ الكوفيين لا يجيزونه البتة[١١٦].

## نتائج البحث:

١. كانَ الزمخشري لا يعتني كثيراً بظاهرالآيات وهو كثير التجوزفي آرائه ومصطلحاته النحوية.

٢. وفي دراسة تعارضاته نحن نجد في الكشاف موقفينِ متباينِ من الزمخشري إزاء موقف واحد ومسألة بعينها ، حيناً نراه مُتمَسِّكاً بالأصول النحوية و قواعدها على نحو يقوم بالتأويل و التقدير لإثبات القواعد النحوية و يحمل القرآن على أقيسة النحو و حيناً آخر نراه يقول بتوجيهات تأباها القواعد النحوية.

٣. أقرّ الزمخشري وكثير من النحاة، أحكاماً على أنّها من المطّرد المستقرّ في اللغة قبل أن يتهيأ لهم استيفاء النظر فيما جاءَ في القرآن بشأنها، و إذا نظرنا نظرة متأنية لهذه الأحكام بما ورد في القرآن ممثلا لها تظهر عدم اطّرادها في القرآن نفسه، إذ نجد فيه الكثير من الشواهد الّتي تَرُدُّها و تنقضها نقضاً.ونري الزمخشري يوجّه إعراباً ثمّ يعارضه في آية أخرى وهي مسألة بعينها. وبناءً على هذا يجب علينا -المسلمين-أن نُلبّي دعوة من دعا إلى إعادة هيكلية النحو بناءً على القرآن حتى ندرك كلامه تعالى كما ينبغي له.وهذا يدُلُّ على استقراء الزمخشري الناقص لبعض من الحقائق اللغوية و عدم استيعابه ما يتمثَّل في القرآن و يحتاج إلى إعادة نظر من المحققين و علماء اللغة.

٤. قد وجّه الزمخشري في إعراب بعض من الآيات وجهاً ثم ناقضه في آيات أُخر في الكشاف.

٥. إنَّ جميع النتاجات البشرية يمكن أن تصاب بما لاينبغي لهاولذا مسموح لنا نقدها وإن كانت شخصية صاحبها تسيطرقروناً على الأفكار والأرواح كالكشاف الذي أثَّرعلي كثيرمن التفاسيرالَّتي أُلِّفت بعده.

## هوامش البحث

(١) مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، ص٢١.
(٢) المبارك مازن، النّحو العربيّ، العلّة النّحوية، نشأتها وتطورها، ص٧٩.
(٣) القيسّي مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص ١.
(٤) بروكلمان كارل، تاريخ الأدب العربي، ج١، ص٢٩٠.
(٥) ابن خلكان أبو العباس أحمد بن محمد، وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، ج٨، ص٥١٦.
(٦) الحموي أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء، ج٧، ص١٢٦.
(٧) السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج٢، ص٢٨٠.
(٨) ابن خلكان أبو العباس أحمد بن محمد، وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، ج٥، ص١٧٣.
(٩) أبو الفداءبن كثير الدمشقي، البداية و النهاية، ١٩٧٧م، ج١٢، ص٢١٩.
(١٠) أبوالفلاح عبد الحي بن أحمد المعروف بابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج٤، ص ١١٨.
(١١) الذهبي أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، ج٢٠، ص١٥١.
(١٢) بني الدومي محمد محمود، القراءات المتواترة في تفسير الكشاف، ٢٠٠٤م، ص ٢٥.
(١٣) الحموي أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء، ١٤١٩م، ج٥، ص٤٨٩.
(١٤) ابن خلكان أبو العباس أحمد بن محمد ، وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، ج ٥، ص١٦٨.
(١٥) ضيف شوقي، المدارس النحوية، ص ٢٨٣.
(١٦) الجويني مصطفى الصاوي الجويني، منهج زمخشري في تفسير القرآن و بيان إعجازه، صص ٧٩-٨٠.
(١٧) بهيجة الحسني، رسالتان للزمخشري، ١٣٨٧ه، ص ١٠-٢٠باختصار.
(١٨) محمود حسيني محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، صص٤٠٩-٤١٣باختصار.
(١٩) ابن خلكان، ، ص١٠٧.
(٢٠) المصدرالسابق، ص٢٥٤.

(٢١) الزمخشري أبوالقاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد، المفصَّل في علم العربي، المقدمة.
(٢٢) الأوسي قيس إسماعيل، أساليب الطلب عند النحويين و البلاغيين، ١٩٨٨م، ص ٦٨.
(٢٣) ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج١ص٢٠٠وج٢ص٤٩١.
(٢٤) المصدر السابق، ج١، صص٢٠٠-٢٠٤.
(٢٥) المصدرالسابق، ج١، ص٢٠٥.
(٢٦) المصدر السابق، ج١، ص٢٠٦.
(٢٧) المصدر السابق، ج١، ص٢٠٦و٢٠٧.
(٢٨) سورةالأنعام المباركة:٩٦.
(٢٩) الزمخشري، الكشاف، ج٢، ص ٤٧.
(٣٠) الفاتحة:٣.
(٣١) الكشاف، ج١، ص٢٢.
(٣٢) الروم:٢٣.
(٣٣) الكشاف، ج٣، ص ٤٥٨.
(٣٤) ابن هشام الأنصاري جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج٢، ص٧٠٤.
(٣٥) الصافات:١٠٢.
(٣٦) الكشاف، ج٤، ص٥١.
(٣٧) آل عمران: ٣٠.
(٣٨) الكشاف، ج١، ص٣٤٧.
(٣٩) أبوحيان التوحيدي الأندلسي محمد ابن يوسف، البحر المحيط، ج٢، ص ٤٢٨-٤٢٩.
(٤٠) الكشاف، ج٣، ص٢٥٩.
(٤١) الفرقان:١٠.
(٤٢) النساء:٧٨.
(٤٣) الكشاف، ج١، ص٥٢٦.
(٤٤) الزمخشري، المفصّل، ص٣٢٠-٣٢١.
(٤٥) الواقعة:٧٥.
(٤٦) الحديد:٢٩.
(٤٧) الكشاف، ج٤، ص ٤٥٦.
(٤٨) القيامة:١و٢.
(٤٩) الواقعة:٧٥ و٧٦.
(٥٠) الكشاف، ج٤، ص٦٤٥-٦٤٦.
(٥١) هاشم طه شلاش، أوزان الفعل و معانيها، ص ٥١-٥٢.

(٥٢) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج٨، ص ١٢٨.
(٥٣) عبدالفتّاح الحُموز، التأويل النحوي في القرآن، ج٢، ص ١٢٧٩.
(٥٤) الطبري، تفسير الطبري، ج٨، ص١٣٠.
(٥٥) سرّ صناعة الإعراب، ج١، ص ٢٦٩-٢٧٠.
(٥٦) الواقعة:٧٥.
(٥٧) السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ص٢٥٠.
(٥٨) الأعراف: ٦٣.
(٥٩) الزخرف: ٥.
(٦٠) الجاثية: ٣١.
(٦١) البقره: ٤٤.
(٦٢) البقره: ١٠٠.
(٦٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ج١ ص١٦ و خالد الآزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص١٥٥).
(٦٤) الأعراف: ٩٧ و ٩٨.
(٦٥) الكشاف، ج٢، ص١٢٩.
(٦٦) الأعراف: ٩٥.
(٦٧) آل عمران: ٨٣.
(٦٨) الكشاف، ج١، ص٣٧٢.
(٦٩) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج١، ص ٢٣. و ابن يعيش، شرح المفصّل، ج٨، ص ١٥١.
(٧٠) الرعد: ٣٣.
(٧١) الحجّ: ٣٢.
(٧٢) الكشاف، ج٣، ص ١٥٣.
(٧٣) ابن هشام، ج٢، ٦٤٨.
(٧٤) البقرة: ٩٧.
(٧٥) الكشاف، ج١، ص ١٧٠.
(٧٦) الزرقاني محمد عبد العظيم ، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج١، ص ٣٧٦.
(٧٧) التحرير و التنوير، ج٦، ص ٢٣٠.
(٧٨) البقرة: ١٩١.
(٧٩) المائدة: ٦.
(٨٠) البقرة:١٨٠.
(٨١) آل عمران:٢٥.
(٨٢) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٦٠.

(٨٣) المفصّل، ج٩، ص٤.
(٨٤) الكشاف، ج٤، ص٦٦٢.
(٨٥) سورةمحمد: ٣٨.
(٨٦) النساء: ١٣٣، الأنعام: ١٣٣، إبراهيم: ١٩، فاطر: ١٦.
(٨٧) الأعراف: ١٣١.
(٨٨) الكشاف، ج٢، ص١٣٩.
(٨٩) النساء: ٧٨.
(٩٠) آل عمران: ١٢٠.
(٩١) الشوري: ٤٨.
(٩٢) فصلت: ٥٠.
(٩٣) يس: ٢٧.
(٩٤) الكشاف، ج٤، ص١١.
(٩٥) الأعراف: ١٦.
(٩٦) الكشاف، ج٢، ص٨٩.
(٩٧) النازعات: ٤٣.
(٩٨) النمل: ٣٥.
(٩٩) الصف: ٢.
(١٠٠) الانفال: ٦٨.
(١٠١) الانفال: ٦٨،
(١٠٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ج١، ص ٣٩٤.
(١٠٣) آل عمران: ١٥٤.
(١٠٤) الكشاف، ج١، ص٤١٩.
(١٠٥) الرحمن: ١٠.
(١٠٦) و هو من شواهد: السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص١٣٢.
(١٠٧) المصدر السابق.
(١٠٨) الرضي، شرح الكافية، ج١، ص ١٩٣.
(١٠٩) الأنفال: ١١.
(١١٠) الكشاف، ج٢، ص١٩٦.
(١١١) المفصّل، ص٦٠.
(١١٢) البقره: ١٢٦.
(١١٣) الكشاف، ج١، ص ١٨٥.

(١١٤) البقرة: ٢٥٩.

(١١٥) البقرة: ٢٥٩.

(١١٦) ابن هشام، ج٢، ص ٦٦١-٦٦٢.

## قائمة المصادر والمراجع

إن خير مانبتدىء به القرآن الكريم.

١. ابن جني أبو الفتح عثمان، (٢٠٠٠م) سرّصناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاته، ج١، بيروت، دار الكتب العلمية.

٢. ----------، الخصائص، تحقيق: محمد على النجار، دار الكتب المصرية، ١٣٧ المكتبة العلمية، د.ت.

٣. ابن خلكان أبو العباس أحمد بن محمدبن خلكان، (د.ت)، وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق احسان عباس، ج٥ و٨، بيروت- لبنان، دار الثقافة.

٤. ابن عاشور طاهر، (١٩٨٤م)التحرير و التنوير، ج٦، الدار التونسية للنشر.

٥. ابن هشام الأنصاري جمال الدين، (١٣٧٠ش)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه مازن المبارك ومحمد على حمد الله، ط٢، ج١و٢، ايران، گلستانه.

٦. ابن يعيش موفّق الدين يعيش بن علي، (د.ت)، شرح المفصّل، ج٨و٩، مصر، إدارة الطباعة المنيرية.

٧. أبوحيان التوحيدي الأندلسي محمد ابن يوسف، (١٤١٣ه-١٩٩٣م)، البحر المحيط، تحقيق:عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ج٢، بيروت، لبنان، دارالكتب العلمية.

٨. أبو الفداءبن كثير الدمشقي(١٩٧٧م)، البداية و النهاية، ط٢، ج١٢، بيروت، دار المعارف.

٩. أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد المعروف بابن العماد الحنبلي، (د.ت)، شذرات الذهب في اخبار من ذهب، ج٤، بيروت، دارالكتب العلمية.

١٠. الأزهري خالد، (١٤٢١ه-٢٠٠٠م)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق:محمدباسل عيون السود، ج٢، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية.

١١. الأستر آباذي الرضي محمد بن الحسن السمنائي النجفي، (د.ت)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، المكتبة الشاملة.

١٢. الأوسي قيس إسماعيل، (١٩٨٨م)، أساليب الطلب عند النحويين و البلاغيين، بغداد، بيت الحكمة.

١٣. الجويني مصطفى الصاوي، (د.ت)، منهج زمخشري في تفسير القرآن و بيان إعجازه، ط٢، مصر، القاهرة، دار المعارف.

١٤. الحسني بهيجة:رسالتان للزمخشري، المجمع العلمي العراقي، المجلد الخامس عشر، عام١٣٨٧.

١٥. الحُموز عبدالفّتاح، (١٤٠٤ه -١٩٨٤م) ا لتأويل النحوي في القران، ج٢، الرياض، مكتبة الرشد.

١٦. الحموي أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، (١٤١٩م)، معجم الأدباء، تحقيق:عمر فاروق، ج٥و٧، بيروت، لبنان، مؤسسة المعارف، دار ابن حزم.

١٧. الذهبي أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد، (د.ت)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم الأرنوسي، ج٢٠، بيروت، مؤسسة الرسالة.

١٨. الزرقاني محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق:مكتب البحوث والدراسات، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٦م.

١٩. الزمخشري أبوالقاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد، (١٤١٥ه-١٩٩٥م)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، رتبه وضبطه وجمعه:محمد عبد السلام شاهين، ج١و٢و٣و٤، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

٢٠. -----، (د.ت)، المفصّل في علم العربية، بذيله المفضّل في شرح أبيات المفصّل، محمد بدرالدين أبي فراس النعساني الحلبي، ط٢، بيروت- لبنان، دار الجيل.

٢١. -----، (١٣٨٧) رسالتان للزمخشري، تحقيق:الحسني بهيجة، المجلد الخامس عشر، عراق، المجمع العلمي العراقي.

٢٢. السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (د.ت)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمدأبو الفضل إبراهيم، ج٢، صيدا-لبنان، المكتبة العصرية.

٢٣. -----: (د.ت)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق:عبد الحميد هنداوي، ج٣، مصر، مكتبة التوفيقية.

٢٤. الطبري محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م)، تفسير الطبري، أحمد محمد شاكر، ج٨، مؤسسة الرسالة.

٢٥. القيسّي مكي بن أبي طالب، (١٤٢٤- ٢٠٠٣ م)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ج١، دار البشائر.

٢٦. المبارك مازن، (١٩٦٥م)، النّحو العربيّ، العلّة النّحوية، نشأتها وتطورها.

٢٧. بروكلمان كارل، تاريخ الأدب العربي، ترجمة:عبد الحليم النجار، دار المعارف، مصر، ١٩٦١م.

٢٨. بني الدومي محمد محمود، (١٤٢٥ه-٢٠٠٤م)، القراءات المتواترة في تفسير الكشاف، رسالة الماجستير، إشراف محمد على الحجازي، لا.ن.

٢٩. سيبويه أبو بشرعمرو بن عثمان، (١٤٠٨ه-١٩٨٨م)الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، ط٣، ج٣، القاهرة، مكتبة الخانجي.

٣٠. شلاش هاشم طه، (١٩٧١م) ، أوزان الفعل و معانيها، النجف الأشرف، مطبعة الآداب.

٣١. ضيف شوقي، (د.ت)، المدارس النحوية، ط٢، مصر، دار المعارف.

٣٢. مصطفى إبراهيم، (١٩٥٩م)، إحياء النحو، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة.

٣٣. محمود حسيني محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، دار عماد.